

رد تحالف دعم الاتفاقية الإطارية على ورقة بحث البريطانية (BAT) شركة التبغ الأمريكية

معد للجلسة الثانية لمؤتمر أطراف اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ

30/ يونيو/ حزيران -6 يوليو /تموز 2007م بانكوك,تايلاند



الخلاصة والاستنتاجات

مُعطى سجل سلوك شركات التبغ في تسهيل تهريب التبغ عالمياً، فلا شركة التبغ البريطانية الأمريكية، ولا أيّ مصنع آخر للتبغ ، ملانم للمشاركة في تطوير مقترح بروتوكول التجارة الغير مشروعة للتبغ.

اقتراحات BAT لمعالجة التهريب مُصمّم لمنع تجارة السجائر المزورة، بدلاً من الدّعم لتطوير بروتوكول فعّال في معالجة تهريب مُنتجات التبغ الخاصة بهم، الذي ما زال المصدر الرئيسي لمنتجات التبغ المُهرّبة في كافة أنحاء العالم. بينما إزالة التزييف هدف مهم، يجب أن يُعترف بأن الإجراءات المُقترحة مثل ' التتبع والافتفاء ' أنظمة ستساهم في إزالة التزييف. كما يجب أيضاً الاعتراف بالمعاهدات الدولية الأخرى التي تُخاطب حماية حقوق الملكية العقلية، من ضمن ذلك فيما يتعلق بالتزييف و التزوير.

المقدمة

على موقع الإنترنت لشركة التبغ البريطانية الأمريكية ، www.bat.com ورقة البحث الخاصة بشركة التبغ البريطانية الأمريكية تُعرضُ وجهات نظرها حول العناصر الرئيسية المُدرجة في مُقترح الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ على بروتوكول التجارة الغير مشروعة لمنتجات التبغ¹.

تعرضُ هذه وثيقة رَدنا إلى هذه الورقة، وتحليلنا لتوصياتها.

تضمن صناعة التبغ في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ

تُصرح شركة التبغ البريطانية الأمريكية في وثيقتها، بأن [BAT] وضعت بشكل جيد عرضاً لوجهات النظر على مجموعة الإجراءات العملية التي قد تكون مناسبة لخلق سياسة بإمكانها خفض المستويات الحالية و بشكل مثير لتجارة التبغ الغير مشروعة².

يجب ملاحظة، على أية حال، بأن ديباجة الاتفاقية الإطارية تُعترف بأنه: "من الضروري أن نكون يقظين إلى أي جهود تقوم بها صناعة التبغ لتقويض أو تخريب جهود مكافحة التبغ ومن الضروري أن نعلم عن أي نشاطات لصناعة التبغ التي لها تأثير سلبي على جهود مكافحة التبغ".

في المادة 5.3 تذهب لذكر مايلي: "في وضع وتطبيق سياسات الصحة العامة فيما يتعلق بمكافحة التبغ، الأطراف ستتصرف لحماية هذه السياسات من المصالح الشخصية التجارية والاهتمامات الأخرى لصناعة التبغ بموجب قانون وطني."

تستثنى الاتفاقية الإطارية تدخل صناعة التبغ لأن هذه الصناعة التي جهدت للعديد من السنوات لتقويض مكافحة التبغ، كما كشفت وثائق صناعة التبغ من خلال المقاضاة في الولايات المتحدة . BAT، بشكل خاص، جهد لمنع تطوير الاتفاقية الإطارية وقام بحملة لمحاولة تكذيب بحث منظمة الصحة العالمية².

بيت البرلمان البريطاني - مجلس عموم الصحة اختار لجنة لانتقاد شركة التبغ البريطانية الأمريكية بسبب قلة مسؤوليتها تجاه الاتفاقية الإطارية أثناء المفاوضات وبشكل خاص استهزائها الرخيص من منظمة الصحة العالمية³.

تدخل صناعة التبغ في التهريب

طبقاً لشركة التبغ البريطانية الأمريكية ، "تؤثر تجارة التبغ الغير مشروعة على عملهم عكساً" وتجارة التبغ الغير قانونية "تتوقع النمو بينما تُشجع الزيادات الضريبية المستقبلية المستهلكين أكثر للبحث عن منتجات غير شرعية أرخص". يبدو أن هذا البيان يُهمل الحقيقة بأن التهريب في المركز الأول و مصنعي التبغ يلعبوا الدور الرئيسي في تطويره عالمياً⁴.

تستمر شركة التبغ البريطانية الأمريكية لذكر مايلي: "نحن، سوياً مع مجموعات التبغ الدولية الأخرى، لقد عملنا مع الحكومات لتخفيض تجارة التبغ الغير مشروعة لعدة سنوات." هذه لم تؤكد بالحقائق، التي تُظهر بأن مجموعات التبغ الدولية ورطت بشدة في عمليات التهريب . وفي الحقيقة عملت صناعة التبغ بجد و نشاط مع الحكومات، أما بالنسبة إلى المثال في الاتفاقية فإن فيليب موريس تواصل مع المجموعة الأوربية، هو كان استجابة على التهديد بالإجراء القضائي..

¹ www.bat.com click on Our business and the on Combating illicit trade accessed 13 April 2007

² BAT in its own words 2005: the alternative British American Tobacco social report. Published by ASH, Christian Aid and Friends of the Earth. London April 2005.

³ Health Select Committee Second Report Session 1999-2000, *The Tobacco Industry and the Health Risks of Smoking*. 5 June 2000. ISBN 0-10-239400-8

⁴ Joossens, L. & M. Raw, "How can cigarette smuggling be reduced?," *British Medical Journal* 321:947-950, 14 October 2000, <http://bmj.com/cgi/content/full/321/7266/947>.

للاستشهاد ببعض الأمثلة على تدخل صناعة التبغ في التهريب، مدراء صناعة التبغ الكبار كانوا مُدانونُ بتهم متعلقة بالتهريب في هونغ كونغ وكندا، والشركة التابعة كلياً لشركة تبغ آر جي رينولدز اعترفت بالتهم المتعلقة بتدخلها في تهريب السجائر من الولايات المتحدة إلى كندا. في 2003، الحكومة الاتحادية الكندية انطلقت بدعوى 1.5 مليار دولار ضد آر جي رينولدز وشركة التبغ اليابانية تزعموا المؤامرة لإغراق السوق الكندية بالسجائر المهربة⁵.

في هذه الأثناء، رتبت حكومات كولومبيا الإقليمية دعوى قضائية ضد فيليب موريس، يزعم بأن شركة التبغ عثت الحكومات مليارات الدولارات في العائدات من خلال تهريب معقد ومخطط له و من خلال غسل الأموال⁶.

شركة التبغ البريطانية الأمريكية متورطة أيضاً بشدة. هذا الاقتباس من الوثيقة الداخلية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية والتي أصدرت خلال المقاضاة في الولايات المتحدة و تعرض أن هدفها كان أن إدارة السوق السوداء لمنتجاتها بشكل نشط لإنجاز أوج أدائها بشكل نظام موسع⁷.

1.1.1 "اتجاهات السوق"

(iii) 1.1.1.4 الضغوط المستمرة على أداء السوق المحلية وتمرد الربحية من عمل الحدود وفي بعض الأسواق، من الضريبة / تهرب من الضريبة. في 1993، يقدر بأنه حوالي 6% من مبيعات السجائر الكلية في العالم أي من 5.4 تريليون كانت مبيعات DNP أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي (c 85 bln) لكل منهم) حسبت في أغلبية هذا الإصدار. مع ذلك أوروبا الغربية (c 50 bln) كانت هامة أيضاً. فيما يتعلق بمبيعات السوق الكلية، إصدارات DPN أكبر في أوروبا الشرقية (c 13%) وأفريقيا، الشرق الأوسط (c 12%)، لكن مهم أيضاً في أمريكا اللاتينية (c 9%) وأوروبا الغربية (c 7%). أي القضية الرئيسية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية التأكد من أن أهداف وأداء مجموعة النظام الموسع يعطي الأولوية الضرورية من خلال الإدارة النشطة والفعالة في مثل هذا العمل" (مضاف للتأكيد).

بحث وثائق صناعة التبغ الداخلية يبين بأن السلع المهربة مؤخراً كان مربحة بشكل ضخم وعنصر متكامل مع عمليات شركة التبغ البريطانية الأمريكية في الصين لعدة سنوات. بالنسبة للحكومة الصينية، مثلت هذه التجارة الغير مشروعة خسارة هائلة من الدخل الضريبي، قوض القيود على الإستيرادات، وحقرت الطلب على سجائر الصنف الممتاز⁸.

سلسلة أوراق صناعة التبغ أظهرت بأن لشركة التبغ البريطانية الأمريكية إستراتيجية ذات مسارين لزيادة أرباحها من فيتنام، لإنتاج سجائر الصنف الدولي محلياً. المسار الآخر كان يُهرب. الوثائق تُصنف على نحو مُفصل طريق التهريب لصنف 555: السجائر تُنتج في المملكة المتحدة، شحنت إلى سنغافورة، بيعت إلى المستوردين والتجار في كمبوديا، وبعد ذلك نُقلت بشكل غير قانوني عبر الحدود⁹.

دور شركة التبغ البريطانية الأمريكية في التهريب أصبح واضحاً أيضاً في البيانات العامة لروسانها. في الثالث من فبراير/شباط 2000، تحت إعلان "معضلة مصدري السجائر" كتب كينيث كلارك مقالة للغارديان بصفته

⁵ Department of Justice, Canada, "Government of Canada Announces Legal Action Against Tobacco Companies," press release, 13 August 2003, http://canada.justice.gc.ca/en/news/nr/2003/doc_30962.html

⁶ For details, see www.public-i.org/story_01_052300.htm and Meg Richards, "Ecuador Files Tobacco Suit," Associated Press, 6 June 2000.

⁷ BATCo Global Five-year Plan 1994-1998 – Bates no. 500018206. (DNP means 'duty not paid' – a euphemism for cigarettes smuggled and sold illegally – other documents confirm this definition)

⁸ Lee K, Collins J, "Key to the future". BAT and smuggling in China, Plosmedicine, July 2006, Vol 3, issue 3, e228.

⁹ See for instance Kembal B J, to Bramley B D, Vietnam – Status Report, 12 May 1995, BAT Guilford depository, Bates No. 500045875-91, nr 20 of the internal BAT documents. Available on www.ash.org.uk/smuggling; Center for Public Integrity. Global reach of tobacco company's involvement in cigarette smuggling exposed in company papers, web posted 2 February 2000. URL: http://www.public-i.org/story_01_020200.htm; Mc Phail to O'Keeffe P C, Vietnam: 12 October 1993 to 19 October 1993, 21 October 1993, BAT Guilford depository, Bates No. 203472751-5, nr 72 of the internal BAT documents available on www.ash.org.uk/smuggling

كنايب رئيس شركة التبغ البريطانية الأمريكية . في هذه المقالة، اعترف كينيث كلارك علناً بأن الشركة الدولية تُرود بالسجائر وهي على علم بأنه من المحتمل أن تصل إلى السوق السوداء. قَالَ السَيّدُ كلارك الشركة "تواجه معضلة" لأن المدخنين تحول إنفاقهم على أصنافٍ أخرى أو أصنافٍ مزيفةٍ أخرى . أضاف: "حيث أن أي حكومة غير راغب لتتصرّف أو أن جهودهم باءت بالفشل، نتصرّف، بالكامل ضمن القانون، على أساس أن أصنافنا ستكوّن متوفرة بجانب أولئك من منافسينا من المُهرّبين بالإضافة إلى السوق الشرعية".¹⁰

في 2000 الحكومة البريطانية وافقت على تحري ادعاءات التهريب من قبل شركة التبغ البريطانية الأمريكية. اكتسبت الوثائق بعد ذلك تحت حرية تشريع المعلومات، دعمت بالوثائق في أرشيف شركة التبغ البريطانية الأمريكية ، أظهرت بأن رئيس شركة التبغ البريطانية الأمريكية ، مارتن بروتون، قابل رئيس الوزراء، توني بلير، والوزير المسنول عن قسم التجارة والصناعة (DTI)، ستيفن بيرس في اجتماع فطور خاص. هذا أدى إلى اجتماعاً آخر فيما بعد مع بيرس ، يلي ذلك الخطة الأصلية للتحقيق الذي كان يُمكن أن يُنشر التقرير حيث أنه أسقط، لكي يُستبدل مع تحقيق مخفّف، لكي يُجرى في السرّ¹¹. طلبت شركة التبغ البريطانية الأمريكية أيضاً بأن تدعم DTI شركة التبغ البريطانية الأمريكية في معرفتها القانونية ضد حكومة كولومبيا، والتي كانت رفعت دعوى في الولايات المتحدة حول مزاعم التهريب . إدعاءات شركة التبغ البريطانية الأمريكية ، "على مقاضاة كولومبيا، بيرس [وزير DTI] كان صريح؛ هو سيعمل كل ما في استطاعته." بعد أربع سنوات التي أُغلقَ DTI التحقيق بدون نشر نتائجه. في بيانه العام يُعلن بأن التحقيق كان قد أكمل، DTI قال، في البيان المكتوب بعناية، بأن كان عنده "ليس هناك مادة مكشوفة لأخذها كقاعدة لانطلاق التحقيق الجنائي"¹² ، ليس، كما صرّحت شركة التبغ البريطانية الأمريكية، " لا دليل على وجود نشاط غير شرعي"¹³.

لماذا تدعم شركة التبغ البريطانية الأمريكية البروتوكول؟

تدعي شركة التبغ البريطانية الأمريكية بأنها "تدعم بقوة احتياجات البروتوكول". رغم ذلك حتى مؤخراً شركة التبغ البريطانية الأمريكية كانت تحاول التأثير على الحكومات من أجل الدخول إلى مذكرات التفاهم الطوعية بدلاً من أن تُطور البروتوكول. لماذا إذاً شركة التبغ البريطانية الأمريكية تغيّر موقعها؟ إن السبب الرئيسي منذ الآن بدا واضحاً بأن شركة التبغ البريطانية الأمريكية لم تعد تستطيع امتلاك أي فرصة نجاح في منع تطوير البروتوكول، تريد التأثير على تطويره. إن الأولوية لصناعة التبغ، على أية حال، منع تهريب السجائر المزيفة، بدلاً من منع انحراف منتجاته الخاصة. هذه واضحة من وثيقة مكانة شركة التبغ البريطانية الأمريكية وكنتيجة لكل توصياتها فمن الضروري أن تُحلل بشكل بناء و ناقداً.

العنصر 1: تحسين تجهيز دعم سلسلة الأمان:

تتجادل شركة التبغ البريطانية الأمريكية ضد تتبع واقتفاء المخطط العالمي كما هو مذكور في مقالة 15.2 من الاتفاقية على أساس أن ذلك، " أعطى إجراء غير متكافئ الذي يقدر 94 % من المبيعات العالمية قد تم قانونياً ". شركة التبغ البريطانية الأمريكية يجب أن تجعل الأمر واضحاً سواء تم اعتبار ذلك التهريب مشكلة خطيرة أم لا. تقدير شركة التبغ البريطانية الأمريكية للتهريب في تقريرها الداخلي كان 7.6 % من الاستهلاك العالمي الكلي في 2005، ومتوقع الارتفاع لـ 7.9 % بحلول 2006. الصورة العالمية على التجارة الغير مشروعة (ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية والهند) ستكوّن، طبقاً لشركة التبغ البريطانية الأمريكية، 390 مليار سيجارة، التي منها 268 مليار سيجارة أصيلة و122 مليار سيجارة مقلدة¹⁴. على موقع ويب شركة التبغ البريطانية الأمريكية رقم 390 مليار متكرّر، قول بأن السجائر الغير شرعية تمثل تقريباً ستة بالمائة من الاستهلاك العالمي

¹⁰ the article of Kenneth Clarke is available at www.ash.org.uk/smuggling

¹¹ Evans, R. Leigh, D. Maguire, K. 27 October 2004. Tobacco firm gained secret access to Blair. Guardian Unlimited. www.guardian.co.uk/uk_news/story/0,3604,1336810,00.html. Accessed 16 September, 2006

¹² DTI press release British American Tobacco 26 March 2004
<http://www.gnn.gov.uk/environment/detail.asp?ReleaseID=112695&NewsAreaID=2&NavigatedFromDepartment> accessed on 16 September 2006.

¹³ BAT press release 26 March, 2004 accessed 19 September, 2006
http://www.bat.com/OneWeb/sites/uk__3mnfen.nsf/vwPagesWebLive/DO6PUDMH?

¹⁴ BAT, Guide to fighting illicit trade, Anti illicit trade unit, September 2005.

الكلّي في 2005. ¹⁵ في تقريرها السنوي عن 2006، تقدير شركة التبغ البريطانية الأمريكية على التجارة الغير مشروعة كانت 300 مليار سيجارة أو 6 بالمائة من السوق الكلية. طبقاً لشركة التبغ البريطانية الأمريكية ، 6 % سجانر غير مشروعة تعني في نفس الوقت 390 مليار سيجارة على موقع الانترنت الخاص بهم و300 مليار سيجارة في تقريرهم السنوي. إن تقديرات تقرير التبغ الغير مشروع 7,6 % في الوثيقة الداخلية و6 % في الوثائق العامة. الشركة لا تبدو أنها قد تعاملت مع تقديرات الاتجار غير المشروع على نحو ثابت. الشركة لها ميل للمبالغة في المشكلة خاصة عند إعلان الزيادات الضريبية وللتقليل من قيمة المشكلة عند تنفيذ أعمال مقترحة ضد التهريب .

يتعقب رغم ذلك ويتتبع الأنظمة المطبقة للعديد من السلع الكمالية، بينما بالرغم من ذلك لات تنفيذ بالنسبة لمنتجات التبغ، التي تقتل 50 % مستعمليه الدانمون. إن نظام تغليف العلب تحت العملية في كاليفورنيا و يُقدر بأنه سيكلف أقل من سنت أمريكي واحد للعلبة و تتبع واقتفاء هذا النظام طبقاً مؤخراً في البرازيل. في ضريبة الدخل على السجانر في كاليفورنيا زاد حوالي \$75 مليون في الشهور الأولى الـ 26 بعد إصدار الضريبة الجديدة¹⁶ . إن تكلفة تتبع واقتفاء الأنظمة تنخفض دأماً والتقنية تُصبح أكثر تطوراً.

تصرح شركة التبغ البريطانية الأمريكية أيضاً بأن التتبع واقتفاء الأنظمة "غير فعليه فيما يتعلق بالمنتج المُهرَّب الذي مرَّ بعدة تغييرات في الملكية". هذا يهمل النقطة الرئيسية ذلك بأن تتبع واقتفاء الأنظمة يمكن من تعريف نقطة المخالفات من السلسلة . تشتكي شركة التبغ البريطانية الأمريكية أيضاً بأنه لن يكون هناك "التزام من قبل منتجي السجانر المقلدة"، رغم ذلك النقطة الرئيسية هي التتبع الفعال واقتفاء النظام يمكن من التعريف الفوري على التقليد كمنتج مُقلد. تستمر شركة التبغ البريطانية الأمريكية في القول بأنه، "على الرغم من هذا، حيث أحد شركات مجموعتنا ميزت حالات معينة من منتجاتها المهربة، و سننظر في كل الخيارات العملية، من ضمن ذلك استعمال التتبع واقتفاء الآليات، لتمييز نقطة المخالفات والتاجر أيضاً." هذه النظرة على أية حال تفاعلية بطبيعتها وتخفق في منع التهريب في الوهلة الأولى. من الأهمية معرفة أن التهريب قد تأسس و من الصعب أكثر بكثير إيقافه، لأن سلسلة التوزيع الغير مشروعة قد تأسست والمهربين سيبحثون عن مصدر تموين آخر إذا جقق مصدرهم الحالي.

أ- سياسة تجارة المنتج:

من الواضح بأن سياسة تجارة المنتج لا تكون على ما يبدو ذات التزام قانوني. طبقاً لشركة التبغ البريطانية الأمريكية يجب أن "يُغرم" و يفقد الرخصة كل منتج لا يتخذ خطوات معقولة بشكل تجاري لمنع منتجاتهم من أن تهرب" هذه أعطت سجل نجاحات لصناعة التبغ في هذا الحقل نحن نؤمن بأن المسؤولية القانونية الصارمة ضرورية. في المملكة المتحدة عندما أقحمت الاتفاقيات الطوعية إلى صناعة التبغ لم تخفض مستوى تهريب فوراً. هي كانت فقط كنتيجة للدعاية والإعلان وتهديد بالإجراء القضائي و الذي أدى للضغط على صناعة التبغ و للسيطرة على تهريب منتجاتها، والحكومة البريطانية تنظرا لأن لدعم مذكرات التفاهم الطوعية و بإزالة العقوبات القانونية بأي شركة عملت و تعمل بالتهريب.

ب- تشفير المنتج:

تقترح شركة التبغ البريطانية الأمريكية بأن "كل العلب يجب أن تُوسر من قبل المنتج لتمكين تعريف المكان والتاريخ من المصنع". هذا يشير ضمناً إلى أن وصول وتفسير العلامات أيضاً تحت سيطرة شركات التبغ. لكي يضمن التعريف السهل والفعال للمنتج المُهرَّب و ذلك ضروري ، كما في اتفاقية فيليب موريس مع المجموعة الأوروبية، الجمارك قادرة على دخول وترجمة العلامات بشكل مستقل. تشفير المنتج الذي يحدد المكان والتاريخ من المصنع لا يسهل كليا التتبع والاقتفاء. لهذه المنتجات التشفير ضروري لتضمن علامات سرية وعلنية بالمعلومات المفصلة عن المنتج مثل المشتري الأول، بلاد الوجهة النهائية، الخ. وسيلة التصنيع في أي المنتج صنع، آلية الصناعة والتغيير خلال الإنتاج للمنتج المصنع.

¹⁵ www.bat.com; About the illicit trade. Accessed 12 April 2007.

http://www.bat.com/OneWeb/sites/uk_3mfnf.nsf/vwPagesWebLive/395A40387E7B8033C12571EA0053C5A3?opendocument&SID=&DTC=

¹⁶ California State Auditor Board of Equalization: *Its Implementation of the Cigarette and Tobacco Products Licensing Act of 2003 Has Helped Stem the Decline in Cigarette Tax Revenues, but It Should Update Its Estimate of Cigarette Tax Evasion.* June 2006 2005-034.

ت- نظام العلامة الضريبية:

تُصرح شركة التبغ البريطانية الأمريكية بأن، " نظام العلامة الضريبية يجب أن لا يؤدي إلى أي تغييرات في فترات الائتمان الضريبية الحالية ". هذا يبدو للإشارة إلى أن طوابع الضريبة قد تُوزع قبل الضريبة ذات العلاقة والتي دُفعت. تستمر شركة التبغ البريطانية الأمريكية بالقول أن: "الكلفة لتمويل علامات الضريبة يجب أن تُعتبر من نفقة المجموعة الضريبية وفي حد ذاته، يجب أن يُحمّل على الحكومة." على أية حال، كلفة أي من هذا المخطط يجب أن تتحمله الصناعة بنفسها، وليس الحكومة، كما الحالة في إتفاقية فيليب موريس مع المجموعة الأوروبية. إن السبب في ذلك الحاجة لنظام تنفيذي لإيقاف فشل صناعة التبغ في الامتثال إلى قوانين النظام الضريبي

ث- التراخيص:

تجادل شركة التبغ البريطانية الأمريكية "بأن العديد من البلدان تفتقر إلى القدرة الإدارية أو القابلية لتنفيذ نظام التراخيص عملياً؛ في هذه الحالة التي يمكن أن تبرهن على نتيجة عكسية حيث تُرهق التاجر الصادق بالكلفة والإدارة الإضافية بينما يُخفقان في معاقبة الفاعل الغير شرعي ". التمويل وإدارة نظام التراخيص يجب أن يكونان على أية حال مدفوعان من قبل المنتج، أو مرخص آخر. نكرر، هو فقط عدم التزام صناعة التبغ بقوانين النظام الضريبي تلك وهذا يجعل من هذه الإجراءات ضرورية.

ج- ميثاق التصدير:

ميثاق التصدير لا يجب أن يكون بديلاً عن نظام صارم من المسؤولية والغرامات القانونية. مواثيق التصدير يجب أن لا تُحدد مسؤولية المنتج فعلاً.

عنصر 2: قوانين صارمة، عقوبات قاسية وتنفيذ فعال

• " الإلتاف الزامي لكل منتج غير شرعي - المزاد أو إعادة البيع غير مسموح بهما بتاتاً" بينما المنتجات المقلدة تتلف صناعة التبغ التي تم توزيع منتجاتها على السوق السوداء يجب عليها شراء هذه المنتجات المهربة، إن إلتاف المنتجات المهربة والتي تم حجزها من قبل الجهات التنفيذية تكون حافزاً للمشاركة في عمليات التهريب. فإذا تم سحب المنتج من السوق السوداء وتم إلتافه فهذا يعني أنه سيكون هناك فائدة ربحية مضاعفة لمصنعي التبغ .

كيف تعالج الإتفاقيات الدولية الأخرى مسألة التقليد؟

القواعد الدولية الشاملة التي تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية موجودة. منظمة التجارة العالمية غطت الإتفاقية، الإتفاقية على السمات ذات العلاقة التجارية من حقوق الملكية الفكرية تُفرض مدى الإلتزام على أعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتقليد. يُفرض الجزء الثالث من الإتفاقية على السمات ذات العلاقة التجارية من حقوق الملكية الفكرية الإلتزامات التي تتعلق بالقضايا مثل الوصول إلى العلاج المدني والإداري للأطراف الخاصة (من ضمن ذلك شركات التبغ) والالتزامات على أعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمؤسسة وتنفيذ القوانين الجرمية المتعلقة بتقليد العلامة التجارية. منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO) تُدير أيضاً المعاهدات التي تحكّم الملكية الفكرية التي لها صلة بالتقليد.

في ضوء وجود هذه الإتفاقيات من الواضح أن الآليات القانونية تُجد تحت ظل كلا القانونين الدولي والمحلي من خلاله يمكن لشركات التبغ أن تحمي ملكيتها الفكرية. وهذا يعزز الحاجة لأي بروتوكول على التجارة الغير مشروعة وذلك للتركيز على حماية صحة الإنسان.